

آية الـ الـ الـ : الحكم يعني تجسيد الارادة النافذة و هي



في كلمة لسماحته في الملتقى العلمي الذي أقيم بمركز أبحاث منظمة الاعلام الاسلامي بمدينة قم المقدسة حول " النظرية السياسية في الفقه الاسلامي " ، أوضح آية الـ الـ الـ " أن فقه النظام يتمحور حول فعل المكلف ، و أن الكثير من التكاليف موجهة للمجتمع ، و أن آثارها و تداعياتها ذات صبغة اجتماعية " ، لافتاً الى " أن هناك نوعين من التكليف في المباني الفقهية ، تكليف اجتماعي و آخر فردي " .

و أضاف سماحته : السؤال هو هل كان ثمة تكليف في زمن الائمة الاطهار بإقامة الحكومة الاسلامية ؟ . لاشك أن ذلك كان من جملة الاهداف و المهام التي اوكلت اليهم (عليهم السلام) من قبل الـ الـ تعالى ، غير أن الناس يعتبرون المفصر الرئيس في عدم إقامة هذه الحكومة . و في هذا الصدد يقول الامام علي (ع) في " نهج البلاغة " - الخطبة الشقشقية : " وَالْأَمْرُ لِقَدِّ سَمْعُوهَا وَوَعَوْهَاتِهَا ، وَلَكِنَّهُمْ حَلَّيْتُ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ ، وَرَأَوْهُمْ زَبْرَجُهَا ، أَمَّا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَدِيثَ ،

وَبَرَأَ الذِّسْمَةَ ، لِوَلَا حُضُورُ الدَّاصِرِ ، وَقِيَامُ الدُّجَّةِ بِوُجُودِ الذِّاصِرِ ،
وَمَا أَخَذَ إِيَّاهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِلَّا يَقَارُّوْا عَلَى كَطَّةِ ظَالِمٍ ، وَلَا سَغَبٍ مَطْلُومٍ ،
لَلْقَيْتُ حِلَّهَا عَلَى غَارِبِهَا ، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسٍ أَوْ لِيهَا ، وَلَالْفَيْتُمْ
دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنَزٍ . " مما يعني أن الظروف لم تكن مناسبة
حتى في زمن ولايته (عليه السلام).

و تابع آية الإِ اِراكِي : الحكم يعني الارادة النافذة ، و ان هذا النفوذ يكون حقاً مسلماً ، و
بالتالي فأن التخلف عن الارادة النافذة يعتبر خطيئة و ذنباً ، و ان هذا الامر هو ما يعبر عنه
بالمولوية و المولى .

و أشار سماحته : الحكومة عبارة عن مجموعة من المؤسسات الاجتماعية ، و بناء على ذلك فأن الحكومة
تعنى بإدارة العلاقات الاجتماعية و صيانة النظام ، و أن من حقها استخدام القوة - إذا ما تطلب
الأمر - من أجل تطبيق القانون و ارساء النظام .

و لفت آية الإِ اِراكِي ، الى أن احدى سمات الارادة النافذة هي أنها تتمتع بهذا النفوذ ذاتياً ، و أن
من يمتلك هذه الارادة التي ينبغي للآخرين الانصياع لها ، هو الإِ تعالى ، و فيما عدا الإِ سبحانه ليست
لأحد سلطة على أحد ، فالجميع سواسية أمام ارادة الإِ جلّ و علا .

و خُص سماحته للقول : أن الإِ تعالى هو المالك و الحاكم بالذات ، و لأن الإِ هو الخالق فأن من حقه
التصرف بمخلوقاته ، و هذا ما يطلق عليه بالأمر و النهي .

تقرير مصور في كلمة لسماحته في الملتقى العلمي الذي أقيم بمركز ابحاث منظمة الاعلام الاسلامي بمدينة

قم المقدسة حول " النظرية السياسية في الفقه الاسلامي " ، أوضح آية الله الاراكي " أن فقه النظام يتمحور حول فعل المكلف ، و أن الكثير من التكاليف موجهة للمجتمع ، و أن آثارها و تداعياتها ذات صبغة اجتماعية " ، لافتاً الى " أن هناك نوعين من التكليف في المباني الفقهية ، تكليف اجتماعي و آخر فردي " .

و أضاف سماحته : السؤال هو هل كان ثمة تكليف في زمن الائمة الاطهار بإقامة الحكومة الاسلامية ؟ . لاشك أن ذلك كان من جملة الاهداف و المهام التي اوكلت اليهم (عليهم السلام) من قبل الله تعالى ، غير أن الناس يعتبرون المقصر الرئيس في عدم إقامة هذه الحكومة . و في هذا الصدد يقول الامام علي (ع) في " نهج البلاغة " - الخطبة الشفقية : " وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعُوهَا وَوَعَوْهَهَا ، وَلَكِنَّهُمْ حَلَلُوا الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ ، وَرَاقَهُمْ زَبْرَجُهَا ، أَمَّا وَالسَّادَى فَلَقَّ الْحَدِيثَ ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ، لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِلَّا يَقَارُّوْا عَلَى كُفَّةِ ظَالِمٍ ، وَلَا سَعْيَ مَظْلُومٍ ، لَلْقَيْتُ حِلَّهَا عَلَى غَارِبِهَا ، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسٍ أَوْ لَهَا ، وَلَالْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَذْرَى . " مما يعني أن الظروف لم تكن مناسبة حتى في زمن ولايته (عليه السلام) .

و تابع آية الله الاراكي : الحكم يعني الارادة النافذة ، و ان هذا النفوذ يكون حقاً مسلماً ، و بالتالي فإن التخلف عن الارادة النافذة يعتبر خطيئة و ذنباً ، و ان هذا الامر هو ما يعبر عنه بالمولوية و المولى .

و أشار سماحته : الحكومة عبارة عن مجموعة من المؤسسات الاجتماعية ، و بناء على ذلك فإن الحكومة تعنى بإدارة العلاقات الاجتماعية و صيانة النظام ، و أن من حقها استخدام القوة - إذا ما تطلب الأمر - من أجل تطبيق القانون و ارساء النظام .

و لفت آية الله الاراكي ، الى أن احدى سمات الارادة النافذة هي أنها تتمتع بهذا النفوذ ذاتياً ، و أن من يمتلك هذه الارادة التي ينبغي للآخرين الانصياع لها ، هو الله تعالى ، و فيما عدا الله سبحانه ليست لأحد سلطة على أحد ، فالجميع سواسية أمام ارادة الله جلّ و علا .

و خلص سماحته للقول : أن الله تعالى هو المالك و الحاكم بالذات ، و لأن الله هو الخالق فأن من حقه التصرف بمخلوقاته ، و هذا ما يطلق عليه بالأمر و النهي .

[تقرير مصور](#)